مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص255 - 272

تاريخ الإرسال: 2019/07/10 تاريخ القبول: 2020/08/20

الفرص الاستثمارية وتوجهاتها في القارة الإفريقية

Investment opportunities and trends in the African continent

ط.د أوقاسم الزهراء*[1]، ط.د رقاني لالة فاطمة[2]

[1]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، tamzhra@gmail.com

[2]المركز الجامعي لتامنغست (الجزائر)، reggani1lallafatima@gmail.com

الملخص:

القارة الإفريقية من أبرز المراكز نموا بالعالم بالسنوات الأخيرة، فهي من ناحية تذخر بالموارد الطبيعية التي منها ما لم يستغل بعد، وأخرى لتخلفها الإقتصادي الذي يعطي سمة بفرص البناء والتطوير والإستثمار التي من المرجح أن تعود بأرباح على غرار مناطق أخرى، تهدف هاته الورقة لإبراز الفرص التي تزخر بها القارة الإفريقية بعدة جوانب، هاته الفرص في حد ذاتها تفرض عدة تحديات لرأس المال الإستثماري الأجنبي، لكن الحكومات الإفريقية رغبتا منها لجذب هذه الفئة من المستثمرين الأجانب والمطورين تحاول سن نظم وقوانين تهيء بيئة الأعمال وتشجعهم بتوفير البيئة التحتية الجاذبة، الأمر الذي من شأنه تحقيق تنافسية جذب أفضل للأعمال.

الكلمات المفتاحية: إفريقيا، الشراكة الإستثمارية، الفرص، التحديات.

Abstract

The African continent is one of the most important centers of growth in the world in recent years, it is rich in natural resources, some of which have not yet been exploited, and others for its economic backwardness, which gives an advantage to the opportunities for construction, development and investment that are likely to return profits like other regions. The African continent has many aspects, These opportunities pose many challenges for foreign investment capital, but African governments want to attract this category of foreign investors and developers trying to enact laws

*المؤلف المرسل

and regulations that create and encourage the business environment which would make the best competitive attraction for business.

Key Words: Africa, Investment Partnership, opportunities, challenges.

المقدمة:

في ظل تسارع وتيرة النمو العالمي وإحتدام المنافسة نحو التقدم والتطور بمختلف الميادين، تسعى الدول خاصة الصناعية منها لإيجاد منافذ لإستثماراتها بغية تحقيق الربحية في ظل التشبع الذي يميز إقتصادياتها، فبالنظر لمستويات التقدم ما زالت دول القارة الإفريقية في ذيل هذا الركب ما يدفع برواد الإستثمار العالمي للتوجه والتسارع نحوها بغية سد ثغرات النقص التي تعانيه القارة فهي من أشد المناطق جذبا وربحا في السنوات الأخيرة.

من منظور الشراكة فإفريقيا تستفاد من هاته التجربة بشكل جيد نظير النمو المحقق لاقتصاداتها مؤخرا خاصة في إطار الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعد رائدة، خاصة في دول جنوب صحراء إفريقيا أكثر منه في الشمال الإفريقي بدول كمثل: غانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب إفريقيا، كينيا، الكوت ديفوار....الخ، فدول إفريقيا إجمالا قد عانت التخلف لتاريخها نظير الفترة الإستعمارية التي عاشتها، واغلب البلدان إستقلت ما بعد فترة 1960 حيث عملت حكوماتها على محاولة إعادة بناء اقتصادياتها ما بعد الاستعمار بتهيئة البيئة الاستثمارية الأمثل والسياسات المواتية لذلك غير أنه لا يمكنها الإقلاع اقتصاديا دون تكوين شراكات أجنبية تسمح لها بإنطلاق جيد وممنهج وذلك في حدود معينة بحيث لا تطغى على سيادتها.

في ورقتنا البحثية هاته نحاول التطرق للشراكة الإستثمارية في القارة الإفريقية من خلال تناول **الإشكالية التالية:** ما هي الفرص التي جعلت من إفريقيا المناخ الأكثر جذبا للإستثمار والشراكة الأجنبية؟ وما واقع هذا الإستثمار في ظل التحديات التي تفرضها خصوصية كل منطقة ؟

وبأخذ فرضية كون القارة الإفريقية هي أفضل مركز للإستثمار في الوقت الراهن نظير خامة إمكاناتها المتعددة والمتنوعة.

نحاول **الإجابة** على إشكال المقال من خلال التعرض للمحاور التالية:

1- الفرص الإستثمارية ومجالاتها بالدول الإفريقية.

2- التحديات التي تواجه معظم الإستثمارات الأجنبية بالمنطقة.

3- الإستثمار الأجنبي المباشر بالقارة الإفريقية.

1- الفرص الإستثماريـــة ومجالاتها بالدول الإفريقيـــة

1-1 طبيعة البيئة الإستثمارية في إفريقيا

تمتاز القارة الإفريقية أنها ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، تأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا تبلغ مساحتها 30.2 مليون كلم^2 بلغ عدد سكانها حوالي 1.2 مليار نسمة وفقاً لتقديرات 2016 نسبتهم حوالي 14.8% من سكان العالم[1].

استثماريا لا تزال إفريقيا ذات طبيعة معقدة تفرض تحدي في بيئتها لممارسة الأعمال، فأي شركة ذات طموح متنامي وحاجات متقدمة عليها الحرص على دراسة خارطة عملها بإفريقيا، حيث هنالك جدل حول أن الأسواق الإفريقية لا تختلف جوهريا عن أي بيئة عمل بمنطقة أخرى وأن كبر حجمها الهائل والتنوع العديد لبدانها يفرض تحدي اللاتجانس في بيئة الأعمال فهي تختلف من بلد لآخر وبين منطقة وأخرى ما يتطلب تحليل الاختلافات الجغرافية والثقافية وهو أمر معقد.

فاختيار السوق الاستثمارية وتحديد أولويات الأسواق التي يمكن توسيعها وتقييم الخيارات الإستراتيجية المتبعة وجد أنه في كثير من الأحيان يبنى على رأيين: راي متشائم جدا وآخر مفرط في التفاؤل، لذلك فهو من الأهمية بمكان وجود محادثات قائمة على الحقائق الواقعة بالإستناد لأساس عقلاني وتحليلي للبيئة الإستثمارية [2].

لكن رغم صعوبات خلق الإستثمار بالنسبة لمنطقة كإفريقيا لكن بالفعل أثبتت هاته الشراكة الإستثمارية إيجابياتها خاصة في السنوات الأخيرة يتجلى ذلك من خلال التطور الحاصل على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كما في **الشكل 01** حيث يظهر تطور واضح في الناتج المتعلق بدول الشمال الإفريقي بلغ 251.7 مليار دولار أمريكي في سنة 2000 ولغاية 2017 وصل لحدود 899.9 مليار دولار أمريكي هذا عن دول الشمال، أما دول جنوب الصحراء الإفريقية والتي تحرز تقدما عن دول الشمال في استقطاب الشراكات الإستثمارية فقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي ما قيمته 344.1 مليار دولار

بسنة 2000 وتطور لغاية 1844.6 مليار دولار أمريكي بسنة 2017، والبيان يوضح ذلك أدناه:

الشكل 01 : تطور الناتج المحلي الإجمالي بإفريقيا بين (2000- 2017)

(بالمليار دولار أمريكي).

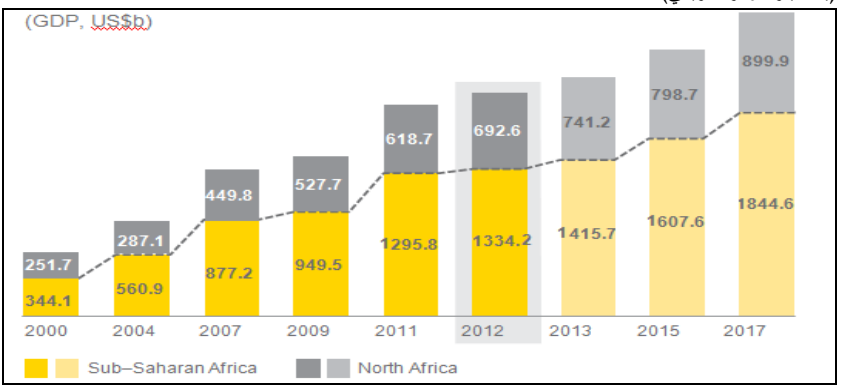

Source: Report of EY Africa by numbers 2013–14, P2.

2-1 فرص الجذب الإستثماري الأجنبي ومجالاتها

الفرص التي توفرها أي منطقة للإستثمار هي بمثابة مواطن إقتصادية الموارد فيها متاحة لكنها غير مستغلة بالتالي فهي فرصة سانحة لرأس المال الأجنبي ليستغلها ويحقق من ورائها الأرباح التي يسعى لها، أبزر الفرص التي تمتاز بها القارة الإفريقية والتي جعلت منها المركز اللإقتصادي الأكثر نموا بالسنوات الأخيرة هي كالتالي:

1-2-1 وفـــرة الثـــروات:

تفتخر القارة بوفرة الثروات وإمكاناتها الطبيعية ما يمنحها أفضلية إقتصادية حيث تقدر مواردها الطبيعية في العالم بما قيمته 10% من إحتياطات العالم من النفط و 40% من الذهب وما بين 80-90 % من الكروم وإحتياطات البلاتين على سبيل المثال لا الحصر، كما تمتلك القارة أيضا 85% من إحتياطات الفوسفات و8.2 % من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي بالعالم، ومن المرجح ارتفاع هاته النسب نظرا للمناطق التي لم تكتشف إمكاناتها بعد، فإفريقيا هي المنطقة الأخيرة التي لا تزال غير مكتشفة لحد كبير ما سينعكس مستقبلا على مرحلة نموها السريع مستقبلا.

فقد أكدت **ديلويت** في تقريرها أن الحقيقة المفاجئة هي أن الموارد الطبيعية تولد فقط ثلث نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا والباقي يتأتي من قطاعات أخرى مثل تجارة الجملة والتجزئة والنقل والإتصالات والتصنيع، فالأعمال التجارية تسيطر على حجم الإستثمارات ولا يمكن مقارنتها بالمجالات الناشئة مثل البنية التحتية والسوق الإستهلاكية والخدمات المالية والأدوية والتكنولوجيا النظيفة ذلك سيكون لفترة وجيزة لكنها في مقبل السنوات ستأخذ مقعدا خلفيا كفئة للأصول الرئيسية التي تجتذب المستثمرين للأسواق الإفريقية.

1-2-2 الديموغرافيا والتمدن :

عامل آخر يدعم النظرة الإيجابية لإفريقيا كوجهة مناسبة للإستثمار، فالاتجاهات الإجتماعية والديموغرافية تخلق محركات جديدة للنمو المحلي مثل التمدن وصعود الطبقة الوسطى للمستهلك الإفريقي فعلى سبيل المثال: في 1980 كان هنالك فقط 28 % يعيشون بالمدن بينما أصبح 40 % اليوم، بنك ستاندرد يرى أن أكثر من نصف سكان إفريقيا سيغدون متحضرين بحلول 2030، فأكثر من 18 مدينة ستجسد قوة شرائية تصل لنحو 1.3 تريليون دولار كان فقط في 2010.

عدد السكان الكبير بإفريقيا يخلق سوقا جاهزة ومن المقرر أن يتضاعف العدد قبل عام 2050 فوضع إفريقيا الديموغرافي يجعلها واحدة من أكبر المناطق التنافسية مزايا على الرغم أنه يمكن أن تكون مصدرا للمجازفة أيضا لاسيما من ناحية سوق العمل والبنية التحتية والخدمات العامة التي لا يمكنها أن تواكب هذا النمو السكاني السريع[3].

1-2-3 القطاعات الإستهلاكية وإرتفاع الطبقة الوسطى:

الإستهلاك في إفريقيا يشتمل على السلع الإستهلاكية، الإتصالات، الخدمات المصرفية وأمور أخرى، ما يقدم أكبر الفرص، فهذه القطاعات تنمو بالفعل مرتين إلى **3** مرات أسرع من أعضاء دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية خاصة القطاع المصرفي، بالرغم من أن العديد من سكان القارة ليس لديهم حساب مصرفي لكن الأنظمة المصرفية تنمو بشكل متزايد في بعض البلدان، كما أن التقديرات تشير بأن 59 مليون أسرة إفريقية من المتوقع أن تكتسب 5000 دولار أو أكثر ما يبين أنه بهذا المستوى

فأغلب الأسر ستبدأ في إنفاق نصف دخلهم على بنود أخرى غير الإطعام، فالإنفاق على الإستهلاك يشكل 60 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وفقا لتقارير عن **أكسنتير**، كما زاد الإنفاق ب 100 % بحلول 2000-2007 من 376 مليار دولار إلى 761 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن يصل إلى 1 تريليون دولار بحلول 2026.

وفقا لصحيفة وول ستريت الأمريكية ففي الوقت الذي تكافح فيه البلدان الصناعية للنمو تتحول إفريقيا لمركز إستهلاكي بسبب الشباب ما يفسر إهتمام المؤسسات نظير تزايد النزعة الإستهلاكية في القارة وطبقتها المتوسطة الناشئة التي تصنف أنها الأكثر جاذبية للإستثمارات في الأسواق الإفريقية.

1-2-4 توسـع القـوة العاملـة:

تتوسع قوة العمل الإفريقية أكثر بسرعة أكبر من أي مكان بالعالم، فالمنطقة لديها أكثر من 470 مليون شخص في سن العمل (15-64 سنة) أكثر من البرازيل و روسيا، بحلول 2050 من المتوقع وصول هذا العدد إلى 1.2 مليار متخطيا بذلك الصين والهند ليس هذا فقط بل حتى إنتاجيتها شهدت تحسنا ملحوظ من النمو السلبي في 1980-1990 إلى أكثر من 3 % خلال السنوات العشر الماضية [4].

1-2-5 إمكانات هائلة في الزراعة:

إفريقيا لديها ما يقرب من 600 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي هي في طور الإستزراع ما يمثل حوالي 60 % من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة.

فإفريقيا في وضع جيد لإقامة تجربة "ثورة خضراء " وباستخدام التكنولوجيا الجديدة والبنية التحتية سيكون لها آثار هائلة محتملة، التقديرات تشير أن إفريقيا لديها القدرة على زيادة قيمة الإنتاج الزراعي السنوي من 200 مليار دولار اليوم إلى حوالي 500 مليار دولار بحلول 2020 وإلى 880 مليار دولار بحلول 2030 ما من شأنه أن يزيد الطلب ويحفز نمو الأنشطة الأخرى ذات الصلة كمثال: كينيا تضاعف إنتاجها وصادراتها من البستنة ثلاث مرات إلى 700 مليون دولار سنويا، حيث قامت معظم البلدان الإفريقية بتحويل 20 % من الأراضي المخصصة للمحاصيل ذات القيمة المنخفضة كالحبوب إلى بستنة ما سيزيد قيمة الإنتاج الزراعي بمقدار 140 مليار دولار سنويا.

بحلول 2030 ووفق بنك Merrill lynch إفريقيا يمكنها أن تصبح مصدرا رئيسيا للغذاء وخاصة لبلدان مثل الصين التي تكافح لإطعام شعبها، ففي إفريقيا جنوب الصحراء تولد الزراعة ما متوسطه 34 % من الناتج المحلي الإجمالي GDP ويعمل بها 64 % من القوى العامة علاوة على ذلك الزراعة لها فعالية مضاعفة للحد من الفقر عكس قطاعات أخرى(5).

1-2-5 فرص البنية التحتية:

القارة لديها أدنى قدرة بالبنية التحتية الإقليمية في العالم ما يؤكد الحاجة الملحة على تحسينها والفرص الكبيرة للمستثمرين بالمجال.

تستثمر الحكومات الإفريقية حوالي 72 مليار دولار في البنية التحتية الجديدة في جميع أنحاء القارة مع ذلك لا تزال إفريقيا تواجه احتياجات ضخمة لم تلبى خاصة في توفير الطاقة والمياه والنقل، ما قد يثبط التنمية في القطاعات الأخرى. الجدير بالذكر أن إمكانات إفريقيا في المهاتفة المتنقلة متقدمة نوعا ما في السنوات الخمس الماضية كان معدل نموها 49 % مقارنة ب 20 % أو أقل بالعالم المتقدم، المحمول الإفريقي كان في طليعة تطوير خدمات كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ربما المحفز هو التكنولوجيا.

فضعف البنية التحتية يعتبره بعض المستثمرين تهديدا لنشاطاتهم ويشكل عائقا و مخاطر عظمى قد تنعكس على ربحية مشاريعهم.

تعتبر دولة موريشيوس القائد الإفريقي في البنية التحتية بالمنطقة كما أن أكبر تحدي للقارة في هذا المجال هو الطاقة، معظم الشركات التي تستثمر بإفريقيا تخسر قرابة 6 % من عائداتها بسبب نقص الكهرباء وفقا لتقرير KPMG، ولا ننسى متطلبات البنية التحتية من النقل كالسكك الحديدية التي تساهم في تقليل تكاليف النقل والذي يشجع إنتاجية قطاعات أخرى خاصة منها الزراعة والتعدين(6).

1-2-6 إحتياجـات الرعايــة الصحية:

في تقرير عام 2006 رسمت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أنه من المستحيل وغير العملي للقطاع العام تمويل جميع الإستثمارات اللازمة في النظم الصحية الإفريقية

ومن المتوقع أن يتم تقديم نصف هذه الإستثمارات من قبل كيانات مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإجتماعية، تتوقع شركة McKinsey أن يتم إستثمار 5–10 مليارات دولار أمريكي في الأنظمة الصحية من قبل القطاع الخاص على مدى السنوات العشر القادمة، حيث من المتوقع أن النمو الإقتصادي في إفريقيا سيؤدي إلى توسيع فجوة الرعاية الصحية، فإرتفاع الدخول سيخلق طلبا جديدا حيث تشمل النظم الصحية كل من المستشفيات وكليات الطب ومؤسسات التدريب وإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية فهي مجموعة واسعة من الفرص الإستثمارية، أبرز الشركات المستثمرة بمجال الرعاية الصحية كمثال: **سانوفي – أفنتيس** (المغرب 1953)، **نوفاريتس** (مصر 1962)، **GSK**(نيجيريا 1971).

1) **إمكانات إقتصادية** أبعد من تصدير السلع من المتوقع أن تكون القارة هي الأخيرة المتبقية تمتاز بإنخفاض الأجور حتى من الصين، فهي لديها خط ساحلي هائل وتمتاز بالقرب من كل الأسواق الأوروبية وأمريكا الشمالية و آسيا.

2) **إفريقيا قارة شابة:**

في 2009: 43 % من إفريقيا جنوب الصحراء أقل من 14 عاما مقارنة بـ 20 % في الصين و 7 % في بلدان ذات الدخل المرتفع، بحلول 2030 من المتوقع أن يصل عدد سكان إفريقيا بالمدن إلى 48 %.

إمتياز القارة الإفريقية بكل هاته الفرص التي تمثل عامل جذب لرأس المالي الأجنبي في سياق شراكي أو كإستثمار أجنبي مباشر لا يعني خلوها من بعض التحديات والعراقيل التي من شأنها بدرجة أولى الحد من التدفق الإستثماري الأجنبي وفق رؤية التشاؤم كما ذكرنا مسبقا أو بدرجة ثانية تكبد مخاطر تساهم في تراجع نسبة من أرباحها، في المحور الموالي سنتعرض لأهم التحديات التي تواجه الشراكة الإستثمارية بالمنطقة الإفريقية[7].

2- تحديـــات الإستثـمار بالقارة الســـمراء

تتعدد التحديات التي تواجه الإستثمار بالقارة وفق التوجه الاستثماري من جهة و كذا باختلاف الخريطة الاستثمارية بين دولة وأخرى رغم العوامل المشتركة التي تجمعها، لكن لكل منها طبيعتها الخاصة التي تضفي خصوصية عليها.

خلص تقرير لمؤسسة **أكسنتير** لتحديات العمل بالقارة السمراء نذكر منها:

2-1 التنظيم والضرائب:

بالرغم من تنامي الإهتمام بالقارة الإفريقية مؤخرا، فالدول الإفريقية لم تهيء بعد البيئة المواتية لمختلف الإستثمارات وذلك من ناحية الأطر التنظيمية لعملها والتي تساعد على زيادة الكفاءة وخفض التكاليف وتشجيع الإستثمار مع مراجعة سياسات التعريفات الجمركية على الواردات وغيرها.

هذه القيود لها تأثير كبير على جدوى المشاريع وميزانياتها، فالتشريعات المحلية ما يتعلق بالضرائب والأسعار تؤثر مباشرة على الإيرادات خاصة في الخارج لموردي السلع والخدمات وكذا الضوابط على الطرف الأجنبي[8].

2-2 التمويل:

في كثير من الأحيان يسجل التمويل نقص ومحدودية خاصة أعقاب الأزمة المالية العالمية وتباطؤ الإقتصاد العالمي وفرض إدارة مخاطر على المقرضين وجعلها أكثر صرامة على مطوري المشاريع والأداء المالي، ومتطلبات تسليم المشروع وأنشطة سلسلة التوريد[9].

2-3 الخدمات اللوجستية:

في العديد من البلدان الإفريقية توافر الطاقة والمياه والنظم غير متناسق ما يمكن أن يؤثر بشكل خطير على التكلفة والمخاطر المتوقعة والعقبات البيروقراطية و ضعف البنية التحتية بشكل عام.

2-4 المهارات:

ندرة العمالة الماهرة في إفريقيا يؤدي للتأخير ما يترجم لتكاليف أعلى وخسائر تنظيمية أخرى، فنمو عدد المشاريع بالمنطقة ناتج عن الطلب الكبير على الموظفين ذوي الخبرة، فتزايد الإعتماد على المغتربين لسد فجوة المهارة لا يثير فقط تحديات التواصل بين الثقافات ولكن أيضا الضغط على حساب التكاليف ما يزعج المتطلبات المحلية للتوظيف التي تفرضها الحكومات، المهارات الإدارية والتكنولوجية هي أيضا في نقص المعروض ما يؤثر على المشاريع الكبيرة والمعقدة [10].

2-5 تحدي بيئة الأعمال:

حيث يوضح هذا الجانب ليس ما يتعلق بتنظيم بيئة العمل لكنه يبين هل تتناسب بيئة العمل الموفرة مع متطلبات الشركات صاحبة العمل، حيث يوجد بإفريقيا تصنيف منخفض لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام 2016 ما يعني صعوبة بدأ العمل و الحفاظ عليه من ناحية ملائمة مؤشرات بعض منها متعلق بالفساد والذي بلغ ما قيمته في المتوسط 34% عام 2016 ومؤشرات أخرى بحجم جاذبيتها وقدرة تنافسيتها مقارنة بمناطق أخرى.

3- الإستثمار الأجنبي المباشر في القارة الإفريقية

3-1 واقع الإستثمار الأجنبي بالمنطقة:

تقدمت البلدان الإفريقية بشكل عام خطوات واسعة في تبني ومراجعة قوانين الإستثمار من أجل جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لا سيما قطاع الصناعات التحويلية وتوفير الحوافز للإستثمار، حيث تحتاج البلدان الإفريقية للتركيز على تحسين ترتيبها في مؤشر الفساد الذي إنخفض بشكل كبير خلال عام 2016 وتعزيز بلدانها كدولة إختيارية منافسة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتاحة والمحدودة بتهيئة المناخ الملائم والبنية التحتية لأقصى حد ممكن لتزامن الثورة الصناعية الرابعة واشتقاق أفضل الفوائد المتاحة من التغييرات القادمة حيث يبلغ متوسط مؤشر القدرة التنافسية بالقارة الإفريقية حوالي 21 بالمئة وهو منخفض جدا مقارنة بدول منافسة أخرى[11].

قد شهد عام 2016 تباطؤ للنمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم ومع ذلك فإن هذا التباطؤ الكلي في النمو يخفي تباينًا كبيرًا في الأداء الاقتصادي عبر مختلف الإقتصادات الأفريقية، فعدم اليقين الجغرافي والسياسي المتزايد والنمو "المتعدد النسب" في جميع أنحاء إفريقيا كانا يقدمان بالفعل صورة مختلطة من الاستثمار الأجنبي المباشر للقارة[12].

حيث تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا إلى 42 مليار دولار في عام 2017، بانخفاض قدره 21 في المائة عن عام 2016، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2018 الصادر عن الأونكتاد، "إن بدايات انتعاش أسعار السلع الأساسية،

فضلاً عن التقدم في التعاون الإقليمي من خلال توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، يمكن أن تشجع على تدفقات أقوى للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في عام 2018، شريطة أن تظل بيئة السياسات العالمية داعمة"، **جيمس زان مدير الأونكتاد ، شعبة الاستثمار والمشاريع. كما هو** موضح في الشكل رقم 02 أدناه.

الشكل 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأفريقية حسب المنطقة 2010 – 2017(مليارات الدولارات).

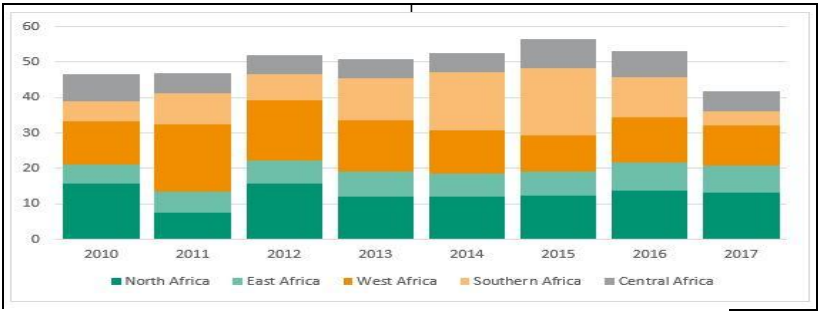

Source: **UNCTAD, World Investment Report 2018.**

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال إفريقيا بنسبة 4٪ لتصل إلى 13 مليار دولار. انخفض الاستثمار في مصر، لكن البلاد استمرت في كونها أكبر مستلم في إفريقيا، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بنسبة 23٪ إلى 2.7 مليار دولار، نتيجة الاستثمارات الكبيرة في قطاع السيارات.

أثّرت الآثار المتأتية من انهيار أسعار السلع على الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث انخفضت التدفقات الداخلية بنسبة 28٪ لتصل إلى 28.5 مليار دولار. انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وسط أفريقيا بنسبة 22٪ لتصل إلى 5.7 مليار دولار. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب أفريقيا بنسبة 11 في المائة ليصل إلى 11.3 مليار دولار، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نيجيريا بنسبة 21 ٪ إلى 3.5 مليار دولار، تلقت منطقة شرق أفريقيا وهي المنطقة الأسرع نمواً في أفريقيا7.6 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2017، وهو انخفاض بنسبة 3٪ عن عام 2016. واستوعبت إثيوبيا ما يقرب من نصف هذا المبلغ، حيث بلغت 3.6 مليار دولار (بنسبة 10٪) وهي الآن ثاني أكبر مستلم

الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. شهدت كينيا زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 672 مليون دولار ، بزيادة 71٪ ، بسبب الطلب المحلي القوي والتدفقات في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، في الجنوب الأفريقي ، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 66٪ ليصل إلى 3.8 مليار دولار. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب أفريقيا بنسبة 41٪ إلى 1.3 مليار دولار، بسبب ضعف قطاع السلع الأساسية وعدم اليقين السياسي. تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أنغولا مرة أخرى إلى سلبي (انخفض إلى – 2.3 مليار دولار من 4.1 مليار دولار في عام 2016) حيث قامت الشركات الأجنبية في البلاد بتحويل الأموال إلى الخارج من خلال قروض داخل الشركة. وفي المقابل ، إزداد الاستثمار الأجنبي المباشر في زامبيا مدعوماً بمزيد من الاستثمار في النحاس. ولا تزال الشركات متعددة الجنسيات (MNEs) من الإقتصادات المتقدمة (مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) تحتفظ بأكبر مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. وفي الوقت نفسه ، يعد مستثمرو الاقتصاد النامي من الصين وجنوب أفريقيا تليهم سنغافورة والهند وهونغ كونغ (الصين) ، من بين أكبر المستثمرين في إفريقيا.

ومن المتوقع أن تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بحوالي 20٪ في 2018 إلى 50 مليار دولار. ويعزز هذا الإسقاط بتوقعات الانتعاش المتواضع المتواصل في أسعار السلع الأساسية وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. ومع ذلك، فإن اعتماد أفريقيا على السلع الأساسية سيؤدي إلى استمرار الدور المباشر للاستثمارات الأجنبية المباشرة[13].

والشكل أدناه يوضح جهة هاته الإستثمارات الأجنبية المباشرة لـ 2011 و2016 حيث نصيب الأسد لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة و في المرتبة الثالثة فرنسا ربما ذلك نظير التاريخ المشترك بينهما والقارة السمراء ورابعا تأتي الصين التي تتبع سياسة التوسع الشامل بغزو أسواق العالم وإغراقها بتبنيها لرؤية " صنع في الصين 2025 ".

الشكل 03: الدول المساهمة بالإستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا 2011 و2016 (مليارات الدولارات).

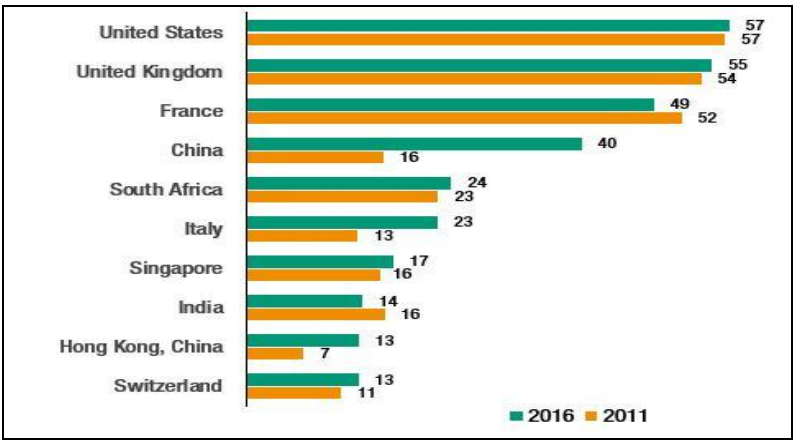

Source: **UNCTAD, World Investment Report 2018.**

2-3 التوجهات القطاعية للإستثمار الأجنبي المباشر بالقارة الإفريقية:

كقراءة لمعطيات الجدول :

فمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر أضحت تتركز في قطاعات كتكنولوجيا الإعلام والإتصال وصناعته بنسبة 19,5 % مقارنة بصناعات إستخراجية كقطاع النفط والغاز مثلا الذي مثلت نسبته 4,1 % فقط من الحجم الكلي للمشاريع، ما يفسر التوجه الجديد للقارة كما أسلفنا الذكر تبعا للموجة العالمية نحو السلع التكنواوجية والخدمية هذا من جهة، من جهة أخرى توضح هذه النسب تطلع القارة لتحسين بنيتها التحتية في الجانب التكنولوجي لإستقطاب فئة أكثر ببيئة أكثر ملائمة وتنافسية أفضل.

يلي هذا القطاع كل من منتجات الاستهلاك وكذا خدمات الأعمال المختلفة والخدمات المالية التي تحرز فيها غانا تقدما بنسبة 16,4 % ثم النقل وقطاع البناء وغيرها، نلاحظ وجود معتبر لتكنولوجيات الطاقة النظيفة حيث تتصدر المغرب بما نسبته 21,4 % مع مصر كذلك بنفس النسبة.

SOURCE: Ey's attractiveness program Africa,2017,p22.

القطاعات	مشاريع FDI لسنة2016 %	أكثر مواطن المشاريع FDI		مناصب العمل الموفرة 2016
		البلد	النسبة%	
تكنولوجيا الإعلام والإتصالات	19,5	- جنوب إفريقيا - مصر - نيجيريا	19,7 11,4 7,6	7,3
منتجات إستهلاكية وتجارة التجزئة	15,2	- جنوب إفريقيا - مصر - نيجيريا	39,8 12,6 6,8	19,6
خدمات الأعمال	11,8	- جنوب إفريقيا - المغرب - مصر	21,3 12,5 8,8	3,3
الخدمات المالية	9,9	- غانا - جنوب إفريقيا - نيجيريا	16,4 14,9 9,0	1,5
النقل و الخدمات اللوجستية	7,7	- المغرب - جنوب إفريقيا - موزمبيق	23,1 9,6 7,7	11,7
بناء العقارات و المستشفيات	6,7	- المغرب - مصر - ساحل العاج	20,0 15,6 13,3	17,8
التكنولوجيا النظيفة	6,2	- المغرب - نيجيريا - مصر	21,4 21,4 21,4	2,5
صناعة السيارات	4,9	- المغرب - جنوب إفريقيا - الجزائر	42,4 18,2 9,1	19,1
منتجات صناعية مختلفة	4,6	- جنوب إفريقيا - مصر - نيجيريا	32,3 16,1 12,9	2,7
الفحم ،النفط، الغاز الطبيعي	4,1	- مصر - جنوب إفريقيا - تنزانيا	32,1 14,3 10,7	2,6

SOURCE: Ey's attractiveness program Africa,2017,p22.

بالإجمال تتصدر دولة جنوب إفريقيا بالمرتبة الأولى في مشاريع FDI قد يعزى ذلك لبيئتها الإستثماري الأكثر ملائمة وتقدما من ناحية ممارسة الأعمال وكذا توجهات الدولة الرأسمالية المشجعة للإستثمار الأجنبي والإنفتاح، تليها عربيا كل من مصر ثم المغرب، ونلاحظ وجود محتشم لدولة الجزائر من خلال قطاع صناعة السيارات بنسبة 9,1 % فقط.

أما من ناحية **مناصب الشغل** التي يوفرها هذا النوع من الإستثمارات فهو يحقق أعلى نسبة امتصاص للبطالة في قطاع المنتجات الإستهلاكية وتجارة التجزئة وهي التي في الغالب لا تتطلب يد عاملة مؤهلة ومتخصصة يليها قطاع السيارات بنسبة 19,1 % في الغالب هو تركيبي حيث يتطلب تأهيل أقل تخصص ثم قطاع البناء و العقارات بنسبة 17,8 %.

3-3 أبرز شركات الإستثمار المباشر بالمنطقة الإفريقية:

النظرة التاريخية لإفريقيا تبدي أنها كانت مستعمرة إنجليزية وفرنسية وقد لعب هذا دورا كبيرا ما يخص توجهات هاته البلدان للإستثمارة بالقارة السوداء ، الشكل التالي يوضح توضع أبرز الشركات و تواجدها عبر القارة الإفريقية في قطاع تجارة التجزئة و المنتجات الإستهلاكية.

الشكل 04: أ كبر الشركات FDI بإفريقيا في تجارة التجزئة و المنتجات الإستهلاكية

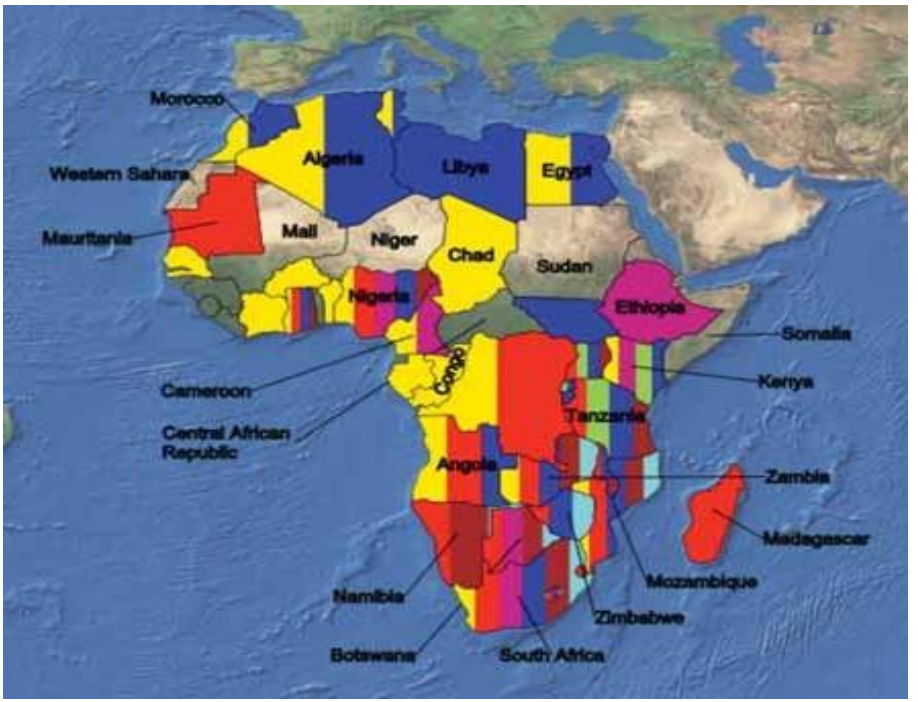

SOURCE: EY Africa by numbers2013-2014,p8 .

من خلال هذه الخريطة التوضيحية يتضح تمركز أغلبية نشاطات هاته الشركات في الجهة الغربية من القارة أكثر شيء بالإتجاه الجنوبي بقيادة جنوب إفريقيا حيث تجدر الإشارة أن دولة كجنوب إفريقيا حققت تقدما ملحوظا في إستثماراتها حتى أنها غدت تغزو أسواق جيرانها من إفريقيا الوسطى(فالإستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط على التدفقات الداخلة بل هنالك جانب أيضا للتدفقات الإستثمارية الخارجة من دول المنطقة)

فكل من الشركات: Pick ‘n Pay و Tiger Brands ، Massmat تمثلان سلسلة من تجار التجزئة والتعليب بجنوب إفريقيا تقوم بتصدير خدماتها على نطاق القارة، كما تنشط الشركات متعددة الجنسيات مثل Nestle السوسيرية والإنجليزية Unilrver على مستوى الشمال الإفريقي والوسط والغرب كما ذكرنا مسبقا هاته الشركات كمثال من قطاع تجارة التجزئة والمنتجات الإستهلاكية.

الخاتمة:

تطرقنا من خلال هذه الورقة البحثية لمجمل الفرص التي توفرها القارة في الجانب الإستثمار الشراكي فالقارة بالفعل تجسد مستقبلا مشرقا لمختلف الراغبين في الإستثمار بالتالي تعطي فرصا سانحة لرأس المال الباحث عن إيرادات مجزية، هاته الفرص تصحبها جملة من التحديات المتغيرة والمتشعبة وفق خصوصية كل منطقة، حيث تفرض على الراغبين بإنشاء أعمالهم بإجراء دراسة مفصلة لسوق وبيئة العمل بالقارة بالرغم من صعوبة ذلك في ظل عدم الإفصاح وجوانب من الفساد الإداري ، وخلصنا **للنتائج والتوصيات** التالية:

– فرص الإستثمار بالمنطقة تضفي جانبا مشرقا للقارة الإفريقية يستند هذا الجانب لتحديات تدعو الراغبين في الإستثمار بالمنطقة لإقامة جهود دراسية ومسحية لحقيقة ماهو كائن في ظل ما يفترض به أن يكون تجنبا لمخاطر قد توجه مشاريعها و تتسبب في عرقلتها أو توقفها؛

– الحكومات الإفريقية تسعى جاهدة في ظل هاته الفرص إستقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب بسن التنظيمات و القوانين الملائمة للطرفين و توفير البيئة الأنسب في ظل بنى تحتية مشجعة للإستثمار ومنافسة؛

– منذ إستقلالية معظم دول المنطقة من القرن الماضي و الإستثمارت الأجنبية في شكل مباشر تواصل نموها رغم تباطؤه في السنوات الأخيرة نتيجة تباطؤ النمو العالمي نظير الثورة الرابعة للتكنولوجيا و التغيرات في نماذج الأعمال، على العموم ينعكس هذا الإستثمار بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي للقارة ، التي إعتبرها البعض أسرع المراكز نموا بالعالم؛

- توجهات الإستثمارات بالقارة أضحت ذات طابع من تكنولوجيا الإعلام و الإتصال ما تفرضه دواعي العولمة الحالية؛
- الإستثمار الأجنبي المباشر ينشط بالغرب الإفريقي بنسبة أكبر ثم الجهة الجنوبية ثم الشمالية و أخيرا الشرق الإفريقي؛
- الحكومات عليها أن تكثف مجهوداتها في جانب البنى التحتية لمواكبة تنافسية الأعمال في الوقت الراهن.

المراجع:

(1) Site : **https://ar.wikipedia.org** , Date de vue : 28 / 12 / 2018.
(2) Ey , **Africa by numbers** (2013 – 2014) ,p 2.
(3) M.Al Bashir ,M. Al amine **,Islamic finance and Africa 's economic** , 2016, p131.on line https://tujise.org/content/7-issues/11-6-1/8-br062/tuj062.pdf
(4) Op .cite ,p136 .
(5) Op .cite ,p138.
(6) Op .cite ,p140 .
(7) Op .cite ,p148 .
(8) Accenture,**Capital projects in Africa**, 2013,p7.on line: https://www.accenture.com/t20150702T011635__w__/za-en/_acnmedia/Accenture/Conversion-Assets/DotCom/Documents/Global/PDF/Dualpub_17/Accenture-Capital-Projects-Africa-The-New-Frontier.pdf
(9) Deloitte, **Addressing Africa' s infrastruture Challenges** ,p4. On line: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/global/Documents/Energy-and-Resources/dttl-er-africasinfrastructure-08082013.pdf
(10) Accenture , op cit , p7.
(11) KPMG ,**African Capital Marrket series**, p2.on line: https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/za/pdf/2017/03/foreign-direct-investment.pdf
(12) Ey 's Attractiveness program Africa ,**connectivity Redefined** ,2017 , p 10. on line: https://fr.scribd.com/document/392463595/ey-attractiveness-program-africa-2017-connectivity-redefined-pdf
(13) Site : **http:// UNCTAD .org** , Date de vue : 28/12 / 2018.